أكد من جديد الأهمية الحيوية لدور الأمم المتحدة في المصالحة الوطنية بعد الصراع؛

واعتبر أنه من الملائم مواصلة بحث الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من خبرات وتجارب الأمم المتحدة المستمدة من عدة مجالات رئيسية وتوجيهها بحيث يتسنى استخلاص دروس وخبرات الماضي والاستفادة منها؛

ودعا الأمين العام إلى إيلاء الاعتبار لدى إعداد تقريره عن دور الأمم المتحدة في العدل وسيادة القانون، للآراء ذات الصلة المعرب عنها في المناقشة؛

ودعا جميع أعضاء الأمم المتحدة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي لديها خبرات وتجارب في هذا الصدد إلى الإسهام في هذه العملية.

٤٥ – البنود المتعلقة بالأعمال التجارية والمجتمع المدني

ألف – دور الأعمال التجارية في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع

الإجراءات التمهيدية

المداولات التي دارت في الجلسة ٤٩٤٣ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٤٣ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات من رئيس البنك الدولي، والرئيس والمسؤول الإداري الأول لشركة سيمنز، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وأدلى ببيانات الأمين العام وجميع أعضاء المجلس.

وأشار الأمين العام في بيانه الافتتاحي إلى أن المجلس أنشأ أفرقة خبراء لتقييم دور الاقتصاد السياسي في إشعال الصراعات أو إطالة أمدها. وأذن بإنشاء بعض بعثات حفظ السلام للمساعدة في رصد الجزاءات الاقتصادية وعمليات حظر الأسلحة ولدعم الجهود المبذولة لإعادة فرض السلطة الوطنية على الموارد الطبيعية. وعرض بالتفصيل الجهود والمبادرات المختلفة التي اتخذت لمعالجة الأبعاد الاقتصادية للصراع المسلح، وأكد أن الوقت قد حان لتحويل هذه الجهود المخصصة إلى نهج أكثر انتظاما. وارتأى أن من شأن هذا النهج أن يؤدي إلى تعزيز التعاون والتفاعل بين ذراعي الأمن والتنمية في الأمم المتحدة، وأن يكفل انعكاس القوى الاقتصادية المحركة للصراع المسلح في الجهود التي ترمي إلى منع الصراع وفي اتفاقات السلام وفي الولايات التي يعهد بها إلى عمليات السلام. وأبلغ الأمين العام المجلس بأنه قام بإنشاء فريق مشترك بين الوكالات برئاسة إدارة الشؤون السياسية معني بالاقتصاد السياسي للصراع المسلح سيقدم توصيات إلى كل من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء[(١)].

وأشار رئيس البنك الدولي إلى الجهود التي يبذلها البنك الدولي في مناطق مختلفة، وأبرز الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه قطاع الأعمال في منع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار. ولاحظ أن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وما ينجم عنه من تزاحم على الموارد الشحيحة هو الذي يكمن وراء معظم الصراعات. وقال إن منح الأمل للناس من خلال إعادة تنشيط قطاع الأعمال هو أفضل سبيل لتفادي الصراع[(٢)].

وأكد الرئيس والمسؤول الإداري الأول لشركة سيمنز الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في بناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع، كما في حالتي

(١) S/PV.4943، الصفحات ٣-٥.

(٢) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

أفغانستان والعراق. وأشار إلى الأمن والبنية التحتية والتمويل والتخطيط في مرحلة ما بعد الصراع والتقدم الملحوظ كعوامل بالغة الأهمية لمشاركة قطاع الأعمال في حالات ما بعد الصراع[٣].

وأكدت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولية الأساسية للقطاع الخاص في بناء الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. كما لفتت الانتباه إلى أن القطاع الخاص يساهم أحيانا في عدم الاستقرار والصراع، وشددت على الحاجة إلى خلق بيئة مواتية لاجتذاب الأعمال التجارية الخاصة إلى مناطق ما بعد الصراع للمساهمة في استقرار الأوضاع الاجتماعية. وفي رأيها، يجب على القطاع الخاص نفسه أن يتحمل مسؤولية المساعدة في منع الصراع والتخفيف من حدته. وأقرت بالجهود التعاونية التي يبذلها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت أن هناك الكثير مما يمكن عمله لوضع منظور شامل وطويل الأجل تجاه التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات[٤].

وأشار رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع إلى الصلة التي لا مفر منها بين السلام والتنمية الاقتصادية. فلا يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في خلق النمو الاقتصادي والازدهار إلا بعد إحلال السلام. وقال أيضا إنه يعتقد أن المجتمع الدولي هو أهم الأطراف الفاعلة في تهيئة البيئة السياسية التي يمكن فيها للقطاع الخاص أن يمارس العمل التجاري[٥].

(٣) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

(٤) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٥.

واتفق معظم أعضاء المجلس أن الوقت مناسب والظرف ملائم لكي يناقش المجلس دور قطاع الأعمال في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأعربوا عن اعتقادهم أن النمو الاقتصادي المستدام يمكن أن يكون أساسيا لمنع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار، بينما في أوقات أخرى يمكن للعوامل الاقتصادية أن تساهم في نشأة العديد من الصراعات العنيفة. وأشار بعض الممثلين إلى أن النشاط التجاري، أيا كانت أهميته، ليس بديلا عن الدور الأساسي الذي تضطلع به السلطات العامة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحوافز للنشاط الاقتصادي والاستثمار[٦]. واتفق المتكلمون على أنه نظرا لكون العديد من الدول التي مزقتها الحرب معرض لاستمرار عدم الاستقرار والفقر، يجب على قطاع الأعمال أن يشارك بطريقة مسؤولة في إعادة الإعمار بعد الصراع. وقال بعض المتكلمين إن قطاع الأعمال ينبغي أن يشارك بنشاط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء السلام بعد انتهاء الصراع[٧].

وأثنى العديد من المتكلمين على مبادرة الاتفاق العالمي للأمين العام، التي تحدد مبادئ لمساعدة الشركات على الإسهام في التنمية العالمية المستدامة. وأشادوا بدور المبادرة في الجمع بين الشركات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في جهد مشترك لتعزيز مواطنة

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠ (شيلي)؛ و ٢٥ (أنغولا)؛ و ٣٣ (المملكة المتحدة)؛ و ٣٦ (البرازيل).

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ (الصين)؛ و ٢٠ (شيلي)؛ و ٢٢ (فرنسا)؛ و ٢٥ (أنغولا).

الشركات وزيادة دعم الشركات للممارسات المسؤولة، وبالتالي تقليل خطر حالات الأزمات[٨].

واعتبر العديد من أعضاء المجلس أنه من المهم منع التورط السلبي لجهات فاعلة من قطاع الأعمال في حالات الصراع، وضمان أن تعمل الشركات بالشكل المناسب ولا تزيد الأمور سوءا[٩]. وشدد العديد من الممثلين على أنه من الضروري ألا تشارك الشركات في انتهاكات حقوق الإنسان وأن تحجم عن أي مشاركة غير لائقة في الأنشطة السياسية المحلية، وبذلك تساهم مساهمة مباشرة في منع نشوب الصراعات والتغلب عليها[١٠]. وأعرب ممثل شيلي عن الحاجة إلى وضع قواعد السلوك ومعايير الرصد الواجب تطبيقها على الشركات[١١].

وأعرب ممثلا الولايات المتحدة وباكستان عن اعتقادهما أنه يمكن للشركات توفير القيادة من خلال كونها أمثلة على المواطنة الصالحة مثل اعتماد مدونات قواعد سلوك للشركات أو اختيار المشاركة في مدونات دولية طوعية تتعلق بسلوك الشركات[١٢]. وقال ممثل الصين إنه ينبغي للشركات التجارية أن تلتزم التزاما صارما بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وبالمدونات الأخرى لقواعد السلوك[١٣].

ووافق أعضاء المجلس على الحاجة للبناء على الخبرات المتراكمة في إدارة العوامل الاقتصادية باعتبارها مصدرا للصراع. وأعرب ممثلا فرنسا وبنن عن الاهتمام بتقرير الفريق المشترك بين الوكالات الذي أنشأه الأمين العام[١٤]. واقترح ممثل رومانيا أن تُعد الأمانة العامة تقريرا يسلط الضوء على أهمية الأبعاد الإقليمية والعالمية الأوسع للاقتصاد السياسي في الصراعات المعاصرة داخل الدول. ويمكن أن يركز جزء كبير من هذا التقرير على الاقتصاد السياسي للتحول في فترة ما بعد الصراع فتلك هي المرحلة التي يمكن أن يكون لمشاركة قطاع الأعمال فيها دور إيجابي قوي فعلاً[١٥]. واقترح ممثل شيلي أن يركز التقرير على الترابط المعقد بين القطاع الخاص والصراع وأن يقدم توصيات بشأن منع نشوب الصراعات وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع يمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعتها بغرض التنفيذ في عمليات السلام في المستقبل[١٦].

ووجه العديد من المتكلمين الانتباه إلى دور الأمم المتحدة في رصد النشاط التجاري الدولي، القانوني وغير القانوني. وقال ممثل فرنسا إن الوقت قد يكون مناسبا لكي يعمد مجلس الأمن إلى تنظيم نهجه من أجل مراعاة العوامل الاقتصادية في مناطق الصراعات وحالات الأزمات بإنشاء آلية تستعين بخبراء مستقلين[١٧].

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٥ (الجزائر)؛ و ٢٠ (شيلي)؛ و ٢٢ (فرنسا)؛ و ٢٤ (الولايات المتحدة)؛ و ٢٥ (أنغولا)؛ و ٢٩ (باكستان)؛ و ٣١ (الاتحاد الروسي)؛ و ٣٣ (المملكة المتحدة)؛ و ٣٦ (البرازيل)؛ و ٣٨ (ألمانيا).

(٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ (الصين)؛ و ٢٠ (شيلي)؛ و ٣٣ (المملكة المتحدة).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ (رومانيا)؛ و ٢٤ (الولايات المتحدة)؛ و ٣١ (الاتحاد الروسي)؛ و ٣٣ (المملكة المتحدة).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ (الولايات المتحدة)؛ و ٢٩ (باكستان).

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ (فرنسا)؛ و ٢٨ (بنن).

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.